

اتساع تخلي حلفاء فيسبوك عن دعم عملتها

فيزا وماستركارد وباي بال تستعد للانسحاب

ورغم أن حديث الحكومات والجهات التنظيمية يقتصر على مخاوف الخصوصية وغسيل الأموال، إلا أن محللين يقولون إن عملة فيسبوك يمكن أن تؤدي إلى تقويض العملات السيادية وتؤدي إلى زعزعة الاستقرار في الكثير من بلدان العالم.



وعجل الجدل بشأن عملة فيسبوك في تسريع مخاض العملات الرقمية السيادية التي يمكن أن تكون البديل الأمثل لمستقبل تلك العملات، حيث أعلنت الصين عن أنها أصبحت جاهزة لإصدار عملة سيادية رقمية.

كما صدرت تصريحات عن الحكومة الفرنسية تؤكد أنها ستدعو دول منطقة اليورو إلى دراسة إصدار عملة رقمية مشفرة.

ويمكن إصدار تلك العملات أن يقوض النظام المالي في البلدان الفقيرة حين يتحول سكانها إلى استخدامها. ويبدو أن إصدار عملة رقمية عالمية تشترك فيها جميع دول العالم هو الحل الوحيد، الذي يمنع ظهور رابحين وخاسرين في التحول العالمي الحتمي إلى العملات الرقمية.

كشفت تقارير عالمية عن تراجع حماس حلفاء فيسبوك في اتحاد عملة ليبرا المشفرة، للانسحاب من المشروع بعد اتساع جبهة الحكومات والسلطات التنظيمية المعارضة لإطلاق تلك العملة.

لندن - قالت صحيفة وول ستريت جورنال إن شركات فيزا وماستركارد وعدد آخر من الشركاء الماليين الرئيسيين يستعدون للتراجع عن دعمهم لعملة فيسبوك المشفرة بعد تصاعد المخاوف من ردود الفعل التنظيمية.

وأشارت إلى أن المؤسسات المالية في اتحاد ليبرا، أصبحت تخشى من تسليط الضوء على أعمالها من قبل السلطات التنظيمية والرقابية. وذكرت أنها رفضت طلبات فيسبوك التعبير علنا عن دعم المشروع.

قال ألفريد كيلسي الرئيس التنفيذي لشركة فيزا إن الشركة وقعت خطاب نوايا غير ملزم مع اتحاد ليبرا وأنها ليست عضوا في أي شيء، ولن تنضم إلى الاتحاد إذا لم تكن راضية عن مستوى الامتثال للوائح التنظيمية.

وكشفت صحيفة فايننشال تايمز أمس أن شركة باي بال للمدفوعات المالية توشك على التراجع عن دعم عملة فيسبوك بعد انسحابها من اجتماع رئيسي في واشنطن يوم الخميس.

وكان من المقرر أن يجتمع أعضاء اتحاد ليبرا البالغ عددهم 28 مناقشة كيفية معالجة المعارضة المتزايدة من الجهات التنظيمية، لكن مصادر قيمة نشر العملات الرقمية.

البرنامج الاقتصادي التركي ميت قبل ولادته



جولة جديدة من الوعود الوردية المستحيلة

أما توقعات الحكومة للتضخم، فمن المستبعد جدا أن تتمكن من تحقيق هدف خفض التضخم في أسعار المستهلكين إلى أقل من 5 بالمئة بحلول 2022، أو حتى إبقائه عند 8.5 في المئة بحلول 2020.

وستضطر الحكومة إلى مواصلة زيادة الإنفاق ورفع الأسعار، وربما زيادة الضرائب، لكي توفر الموارد المالية التي تحتاجها.

إعلان البيروقراطية الاقتصادية بطريقة استعراضية ومليئة بالتفاخر، لم يحصل على أي ترحيب من خبراء الاقتصاد. وهناك إجماع على أن تحقيق نمو اقتصادي بنسبة 5 بالمئة العام المقبل لن يصل إلا من خلال زيادة الإنفاق العام بشدة.

لكنه يندفع على الحكومة على إبقاء الإنفاق مرتفعا، إما الاستعداد لاحتمال إجراء انتخابات مبكرة، ويتكهن البعض بحدوثها نهاية العام المقبل، أو الاندفاع لإخراج تركيا من حالة الركود بأي ثمن.

ما نعرفه من بيانات من الماضي يُعلمنا أن تحقيق نمو بنسبة 5 بالمئة، لن يكون مجديا إذا لم يصاحبه تدفق كثيف للأموال القادمة من الخارج، وهو ما لم يحدث في الماضي القريب. ويتمحور مخطط أردوغان حول الاستمرار في الإنفاق حتى يصل النمو الاقتصادي إلى 5 بالمئة، وهو ما قد يمثل تجربة خطيرة. وإذا لم يتحقق معدل النمو المرغوب بحلول نهاية العام المقبل، أو العام الذي يليه، فإن نسبة العجز المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي قد ترتفع لمستويات خطيرة.

إذا افترضنا تحقيق نمو اقتصادي بنسبة 5 بالمئة على مدى السنوات الثلاث القادمة، فسيكون من المستحيل المحافظة على الحساب الجاري التركي في حالة توازن ظاهرية بسبب اعتماد الاقتصاد على السلع الوسيطة المستوردة من الخارج.

وحتى إذا نجحت حكومة حزب العدالة والتنمية في إحداث نقلة هيكلية في وسائل الإنتاج التركية من خلال إصلاحات تحتاجها البلاد بشدة، فإن مثل هذا التحول لا يمكن أن يتحقق في مثل هذه المدة الزمنية القصيرة.

إذا افترضنا إمكانية تحقيق ذلك النمو خلال السنوات الثلاث المقبلة من خلال تعزيز الإنفاق العام، فإن هدف الحكومة المتمثل في المحافظة على نسبة العجز في الحساب الجاري عند حدود صفر إلى 1.2 من المئة من الناتج المحلي الإجمالي ستكون معركة خاسرة.

وإذا افترضنا إمكانية تحقيق ذلك النمو خلال السنوات الثلاث المقبلة من خلال تعزيز الإنفاق العام، فإن هدف الحكومة المتمثل في المحافظة على نسبة العجز في الحساب الجاري عند حدود صفر إلى 1.2 من المئة من الناتج المحلي الإجمالي ستكون معركة خاسرة.

وإذا افترضنا إمكانية تحقيق ذلك النمو خلال السنوات الثلاث المقبلة من خلال تعزيز الإنفاق العام، فإن هدف الحكومة المتمثل في المحافظة على نسبة العجز في الحساب الجاري عند حدود صفر إلى 1.2 من المئة من الناتج المحلي الإجمالي ستكون معركة خاسرة.

وإذا افترضنا إمكانية تحقيق ذلك النمو خلال السنوات الثلاث المقبلة من خلال تعزيز الإنفاق العام، فإن هدف الحكومة المتمثل في المحافظة على نسبة العجز في الحساب الجاري عند حدود صفر إلى 1.2 من المئة من الناتج المحلي الإجمالي ستكون معركة خاسرة.

وإذا افترضنا إمكانية تحقيق ذلك النمو خلال السنوات الثلاث المقبلة من خلال تعزيز الإنفاق العام، فإن هدف الحكومة المتمثل في المحافظة على نسبة العجز في الحساب الجاري عند حدود صفر إلى 1.2 من المئة من الناتج المحلي الإجمالي ستكون معركة خاسرة.

لإنعاش الاقتصاد، رغم أن البيانات تؤكد أن الانضباط المالي ظل العامل الرئيسي في المحافظة على الاقتصاد التركي منذ انتهاء أجل اتفاق قرض مع صندوق النقد الدولي عام 2008. ويوقع البرنامج الاقتصادي الجديد لعام 2020 بقاء العجز المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي ثابتا عند 2.9 بالمئة.

إذا كان لنمو الناتج المحلي الإجمالي المستهدف عند 5 بالمئة أن يتحقق العام المقبل من خلال نمو الاستثمار العقاري، بحسب البيروقراطية، فإنه ينبغي على الحكومة أن تكون حريصة على خفض نسبة عجز الموازنة لكي تحافظ على المئات المالية.

وعلى عكس ما يقول البيروقراطية، فإن أردوغان يسعى إلى المحافظة على نمو قوي من خلال الاستمرار في استنزاف الموارد العامة خلال السنة المقبلة، لاسترضاء الرأي العام.

سبب إصرار الحكومة على إبقاء الإنفاق مرتفعا، إما الاستعداد لاحتمال إجراء انتخابات مبكرة، ويتكهن البعض بحدوثها نهاية العام المقبل، أو الاندفاع لإخراج تركيا من حالة الركود بأي ثمن.

ما نعرفه من بيانات من الماضي يُعلمنا أن تحقيق نمو بنسبة 5 بالمئة، لن يكون مجديا إذا لم يصاحبه تدفق كثيف للأموال القادمة من الخارج، وهو ما لم يحدث في الماضي القريب. ويتمحور مخطط أردوغان حول الاستمرار في الإنفاق حتى يصل النمو الاقتصادي إلى 5 بالمئة، وهو ما قد يمثل تجربة خطيرة. وإذا لم يتحقق معدل النمو المرغوب بحلول نهاية العام المقبل، أو العام الذي يليه، فإن نسبة العجز المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي قد ترتفع لمستويات خطيرة.

إذا افترضنا تحقيق نمو اقتصادي بنسبة 5 بالمئة على مدى السنوات الثلاث القادمة، فسيكون من المستحيل المحافظة على الحساب الجاري التركي في حالة توازن ظاهرية بسبب اعتماد الاقتصاد على السلع الوسيطة المستوردة من الخارج.

وحتى إذا نجحت حكومة حزب العدالة والتنمية في إحداث نقلة هيكلية في وسائل الإنتاج التركية من خلال إصلاحات تحتاجها البلاد بشدة، فإن مثل هذا التحول لا يمكن أن يتحقق في مثل هذه المدة الزمنية القصيرة.

إذا افترضنا إمكانية تحقيق ذلك النمو خلال السنوات الثلاث المقبلة من خلال تعزيز الإنفاق العام، فإن هدف الحكومة المتمثل في المحافظة على نسبة العجز في الحساب الجاري عند حدود صفر إلى 1.2 من المئة من الناتج المحلي الإجمالي ستكون معركة خاسرة.

وإذا افترضنا إمكانية تحقيق ذلك النمو خلال السنوات الثلاث المقبلة من خلال تعزيز الإنفاق العام، فإن هدف الحكومة المتمثل في المحافظة على نسبة العجز في الحساب الجاري عند حدود صفر إلى 1.2 من المئة من الناتج المحلي الإجمالي ستكون معركة خاسرة.

وإذا افترضنا إمكانية تحقيق ذلك النمو خلال السنوات الثلاث المقبلة من خلال تعزيز الإنفاق العام، فإن هدف الحكومة المتمثل في المحافظة على نسبة العجز في الحساب الجاري عند حدود صفر إلى 1.2 من المئة من الناتج المحلي الإجمالي ستكون معركة خاسرة.

وإذا افترضنا إمكانية تحقيق ذلك النمو خلال السنوات الثلاث المقبلة من خلال تعزيز الإنفاق العام، فإن هدف الحكومة المتمثل في المحافظة على نسبة العجز في الحساب الجاري عند حدود صفر إلى 1.2 من المئة من الناتج المحلي الإجمالي ستكون معركة خاسرة.

وإذا افترضنا إمكانية تحقيق ذلك النمو خلال السنوات الثلاث المقبلة من خلال تعزيز الإنفاق العام، فإن هدف الحكومة المتمثل في المحافظة على نسبة العجز في الحساب الجاري عند حدود صفر إلى 1.2 من المئة من الناتج المحلي الإجمالي ستكون معركة خاسرة.

بداية تقديم وزير الخزانة والمالية التركي براءات البيروقراطية للبرنامج الاقتصادي الجديد 2020-2022 ما تداولته التقارير عن أن منصبه بات مهددا منذ خسارة حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البلدية التي جرت في 31 مارس.

وتراجع احتمال إجراء تعديل وزاري كبير رغم زيادة السخط الشعبي على الحكومة بسبب الأسلوب الذي تدبر به الاقتصاد. ويمكننا أن نستنتج أيضا أن الرئيس رجب طيب أردوغان يتجه لتشديد قبضته على السياسة النقدية والمالية.

يمكننا أيضا أن نستنتج من البرنامج كيف يخطط أردوغان والبيروقراطية للاستمرار في إعطاء الأولوية للنمو، بدل معالجة القضايا الأخرى الملحة والمزعجة في الاقتصاد.

لا يزال هناك تباين كبير بين تقديرات النمو الاقتصادي لعام 2019 في البرنامج تركيا الاقتصادي السابق والجديد والبالغ 2.3 بالمئة، والقراءة المعدلة عند 0.5 بالمئة في وقت يتجه فيه الطلب المحلي إلى الانهيار.

لكن التوقعات الأهم في البرنامج هي المستوى المستهدف للنمو في عام 2020، والبالغ 5 بالمئة، وتثبيت النمو عند هذا المستوى لمدة 3 سنوات.

لكن وتيرة التعافي الحالية لاتزال بعيدة عن إمكانية تحقيق نمو بنسبة 5 بالمئة في العام المقبل، وفقا لما تظهره البيانات الرسمية التي صدرت في الأونة الأخيرة.

ويرى البيروقراطية أن النمو المستهدف في العام القادم سيحقق من خلال خفض أسعار الفائدة، الذي سينعش الاستثمارات الرأسمالية ويعزز طلب المستهلكين. ويؤمن أن الاقتصاد سينمو بمساعدة استثمارات صندوق الثروة السيادي وزيادة الإقراض المصرفي.

لكن يبدو أن الخطة السرية التي في جعبة البيروقراطية هي الإنفاق العام. لكن رغم أن الحكومة لجأت إلى موارد البنك المركزي لتمويل الإنفاق من خلال انتزاع أموال احتياطي الطوارئ، إلا أن العجز المالي من المتوقع أن يصل هذا العام إلى 22 مليار دولار، مقارنة مع توقعات رسمية ببلوغه 14 مليار دولار.

وبالتالي، فإن نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي ستصل إلى 2.9 بالمئة، وفقا للبرنامج الاقتصادي الجديد، مقارنة مع 1.8 بالمئة استهدفها الموازنة عند وضعها العام الماضي.

ويؤمن البيروقراطية بأن اتساع عجز الموازنة سببه انخفاض الدخل، لكننا نعرف أن جذوره تكمن في نمو الإنفاق بمعدل يفوق ضعف معدل التضخم، في وقت كان فيه نمو الإيرادات أقل من نصف مستوى التضخم.

من الواضح أن حكومة أردوغان بالغت في الرهان على زيادة الإنفاق

أوبر تمهد للتاكسي الطائر بإطلاق رحلات هليكوبتر

وتحاول الشركة التي تعاني من الخسائر تنويع خدماتها وإيجاد مصادر جديدة للإيرادات بعد أن واجهت الكثير من الصعوبات من السلطات التنظيمية ومنافسة التطبيقات المحلية المماثلة في الكثير من الدول.

وفي إطار تلك الجهود طرحت هذا الأسبوع تطبيقا جديدا أطلقت عليه اسم أوبر وركس لربط العمال المؤقتين بفرص العمل في شركات تحاول سد نقص العمال في أوقات محددة.

وستهدف الشركة بذلك فئة جديدة من الزبائن مثل الموظفين والطهاة لربطهم مع أصحاب العمل، بعد توسيع نشاطها في توصيل الوجبات الغذائية.

وقالت الشركة إن التطبيق سيتعاون مع وكالات التوظيف مثل ترو بلو، وهي واحدة من أكبر شركات التوظيف الصناعية في الولايات المتحدة، والتي توظف وتدفع وتتعامل مع مزاييا العامل وتتصل مباشرة أيضا بالأعمال التجارية.

وأوضحت شركة خدمات الركوب أن مستخدمي التطبيق يمكنهم الحصول على معلومات مفصلة حول نوبات العمل التي يهتمون بها، بما في ذلك معلومات حول إجمالي الأجر وموقع العمل والمهارات أو الزبي المناسب.

وصممت أوبر منصة لمساعدة العمال، دون مطالبتهم بإعادة إدخال بياناتهم في كل مرة يسجلون فيها في وظيفة جديدة. وتأتي هذه الخطوة لتنويع أعمال أوبر الأساسية في وقت تواجه فيه عمليات الشركة الرئيسية منافسة شديدة في آسيا.

ووفقا لشركة الخدمات المهنية بيلويت إن عدد العمال في الولايات المتحدة الذين يعملون بأعمال بدئية سيصل إلى 42 مليون شخص العام المقبل، أي زيادة ثلاثة أضعاف عن عام 2017.

وسجلت أوبر خسارة قياسية بلغت 5.2 مليار دولار في الربع الثاني من العام الجاري، وأظهرت نتائجها بتباطؤا في نمو الإيرادات، مما أثار تساؤلات حول قدرتها على التوسع ودرء المنافسة.

بدأت شركة أوبر التمهد لمشروع التاكسي الطائر، الذي تعتزم إطلاقه على نطاق واسع في عام 2023 بإطلاق خدمة رحلات محدودة بطائرات هليكوبتر في نيويورك لمساعدتها في جمع البيانات واختبار الصعوبات وحجم السوق وآراء الزبائن.

نيويورك - بدأت شركة أوبر لتطبيقات النقل تقديم خدمة رحلات بطائرات هليكوبتر من منطقة مانهاتن إلى مطار جيه. إف كينيدي الدولي وأطلقت على الخدمة اسم أوبر كوبر.

وقالت أوبر إن "الخدمة أصبحت متاحة لجميع الأشخاص، الذين لديهم حساب أوبر. بعد أن كانت قد بدأت في وقت سابق من هذا العام الحالي بتقديم الخدمة لأشخاص محددين بينهم أعضاء برنامج أوبر ريوارد".

ولن تكون الرحلات متاحة من أي موقع يطلبه الزبون، حيث تقوم أوبر بنقل الركاب بالسيارات إلى مهبوط لطائرات هليكوبتر في مانهاتن السفلى للقيام برحلة هليكوبتر لمدة 8 دقائق إلى موقع مجاور للمطار ثم نقلهم بالسيارات إلى المطار.

وتذكرت أن أسعار الرحلات تبدأ من 200 دولار للشخص، تشمل أجرة النقل بالسيارات، وقد ترتفع الأسعار إلى 225 دولارا للشخص الواحد. وتتوفر خدمة أوبر كوبر من خلال شركة "هيلي فلايت شيرز" المشغلة للخدمة، التي لا تسمح للمسافرين بحمل أكثر من حقيبة صغيرة واحدة.

وقالت أوبر إن الخدمة تهدف إلى تقليص أوقات السفر، وتمثل فرصة للشركة لجمع البيانات واختبار الصعوبات وحجم السوق وآراء الزبائن لتعزيز خطتها لإطلاق خدمة التاكسي الجوي المتكاملة في عام 2023 باستخدام طائرات كهربائية خفيفة الوزن.

وقال إريك اليسون رئيس أوبر إيفييت إن "الخدمة خطوة أولى نحو ما سيصبح شبكة أوبر إير التي تخطط الشركة لإطلاقها في لوس أنجلوس ودالاس وميلبورن في عام 2023".

وقال إريك اليسون رئيس أوبر إيفييت إن "الخدمة خطوة أولى نحو ما سيصبح شبكة أوبر إير التي تخطط الشركة لإطلاقها في لوس أنجلوس ودالاس وميلبورن في عام 2023".

وقال إريك اليسون رئيس أوبر إيفييت إن "الخدمة خطوة أولى نحو ما سيصبح شبكة أوبر إير التي تخطط الشركة لإطلاقها في لوس أنجلوس ودالاس وميلبورن في عام 2023".

نيويورك - بدأت شركة أوبر لتطبيقات النقل تقديم خدمة رحلات بطائرات هليكوبتر من منطقة مانهاتن إلى مطار جيه. إف كينيدي الدولي وأطلقت على الخدمة اسم أوبر كوبر.

وقالت أوبر إن "الخدمة أصبحت متاحة لجميع الأشخاص، الذين لديهم حساب أوبر. بعد أن كانت قد بدأت في وقت سابق من هذا العام الحالي بتقديم الخدمة لأشخاص محددين بينهم أعضاء برنامج أوبر ريوارد".

ولن تكون الرحلات متاحة من أي موقع يطلبه الزبون، حيث تقوم أوبر بنقل الركاب بالسيارات إلى مهبوط لطائرات هليكوبتر في مانهاتن السفلى للقيام برحلة هليكوبتر لمدة 8 دقائق إلى موقع مجاور للمطار ثم نقلهم بالسيارات إلى المطار.

وتذكرت أن أسعار الرحلات تبدأ من 200 دولار للشخص، تشمل أجرة النقل بالسيارات، وقد ترتفع الأسعار إلى 225 دولارا للشخص الواحد. وتتوفر خدمة أوبر كوبر من خلال شركة "هيلي فلايت شيرز" المشغلة للخدمة، التي لا تسمح للمسافرين بحمل أكثر من حقيبة صغيرة واحدة.

وقالت أوبر إن الخدمة تهدف إلى تقليص أوقات السفر، وتمثل فرصة للشركة لجمع البيانات واختبار الصعوبات وحجم السوق وآراء الزبائن لتعزيز خطتها لإطلاق خدمة التاكسي الجوي المتكاملة في عام 2023 باستخدام طائرات كهربائية خفيفة الوزن.

وقال إريك اليسون رئيس أوبر إيفييت إن "الخدمة خطوة أولى نحو ما سيصبح شبكة أوبر إير التي تخطط الشركة لإطلاقها في لوس أنجلوس ودالاس وميلبورن في عام 2023".

وقال إريك اليسون رئيس أوبر إيفييت إن "الخدمة خطوة أولى نحو ما سيصبح شبكة أوبر إير التي تخطط الشركة لإطلاقها في لوس أنجلوس ودالاس وميلبورن في عام 2023".

وقال إريك اليسون رئيس أوبر إيفييت إن "الخدمة خطوة أولى نحو ما سيصبح شبكة أوبر إير التي تخطط الشركة لإطلاقها في لوس أنجلوس ودالاس وميلبورن في عام 2023".

